أساسيات النشر العلمي وعلاقتها بمنظومة البحث والتكوين الأكاديمي داخل الجامعة الجزائرية

د.بن طرات جلول

جامعة سيدي بلعباس

1-مقدمة:

ارتبطت فلسفة التكوين الأكاديمي للنخب والكفاءات في لمجتمعات الحداثية المعاصرة برهانات التنمية والاستثمار العقلاني في عالم الأفكار والأشياء، أين تتم صناعة شروط النهضة والبناء الحقيقي للجامعة باعتبارها حقلا وفضاءا لإنتاج المعرفة وتعزيز قيم الثورة الخلاقة للفكر على مستوى التنظير والممارسة، لذلك تنفتح هذه القيم على مجتمع المعرفة الذي لايتحدث إلا بلغة الإبداع العلمي التي تتحرك في حدود تطوير الكفاءة العلمية كونها تشكل حجر الأساس لعملية تحديث كل المؤسسات المسؤولة عن صناعة الوعي، ومن ثم فان مفهوم البحث والتكوين هو حلقة من حلقات الارتقاء الحضاري بالمجتمع من خلال منشآته القاعدية أولا، وبالفرد ثانيا، لهذا الغرض جاء التصور الحداثي لمستقبل الجامعة الجزائرية انطلاقا من الحوار الأكاديمي القائم بين الباحث العلمي والمنظومة المعرفية للإنتاج والإبداع التي تستهدف التكوين الناجح داخل نطاق الجامعة التي اصطدمت بواقع قد اختزل غياب الدور العلمي للباحث الجامعي في تشييد نظام معرفي يسمح له بالانفتاح على جميع الثقافات التي تؤسس للعلاقة بين الجامعة والطالب على مستوى الفكر والممارسة، وضمن طبيعة هذا البحث جاءت إشكالية التكوين وطبيعة النشر العلمي كأداة من أدوات صناعة كائن الأنوار كمشروع نهضوي يعزز تلك البنى والأنساق المعرفية التي اختزلتها قيم ما بعد الحداثة، لاسيما على مستوى تلك المقاربات التربوية-التعليمية للمدرسة الحديثة من جهة، ودور النشر العلمي لجامعة المستقبل من جهة أخرى، ومن هذا المنظور يمكن أن نطرح هذا التساؤل: كيف يمكن بناء منظومة البحث والتكوين المعرفي داخل الجامعة الجزائرية من خلال الالتزام بأساسيات النشر العلمي؟.

1- 2-العرض:

2- أولا: استراتيجيات التكوين الأكاديمي وعلاقتها بالنشر العلمي

إن الحديث عن واقع التكوين داخل نطاق الجامعة يحملنا على إعادة النظر في منظومة البحث العلمي وأساليبها التي أثرت سلبا على التحصيل العلمي والإبداع الأكاديمي الذي صاحب الطالب الجامعي أثناء مساره التكويني في الليسانس والماستر والدكتوراه، لذلك تنطلق رهانات البيداغوجيا المعاصرة وبرامج التكوين، والتعليم بواسطة الأهداف والكفايات إلى تطوير الممارسة الديداكتيكية للفكر الإبداعي الخلاق الذي يساعد الطالب الباحث على نشر أفكاره وبحوثه وفق أساسيات النشر، وإستراتيجية التكوين الأكاديمي الذي تشترك مواده المعرفية وبرامجه ومناهجه التعليمية مع طبيعة هذه الأساسيات، لذلك تجتمع كل الوسائل المتاحة لتنمية مختلف قدرات التعلم عند

الطالب الجامعي بدافعية البحث والنشر لديه قصد تحقيق الأهداف الأكاديمية وفي مقدمتها إنتاج المعرفة، فأفاق البحث لا تقتصر فقط على تطوير العملية التعليمية داخل الجامعة، وإنما تتعدى هذا الإطار إلى خلق مجال أكاديمي للنشر والبحث والتكوين تلتقي عند حدوده عوامل الخلق والإبداع في جميع الحقول المعرفية، لذلك انصرفت العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى ترسيخ الأغراض الأكاديمية للبحث العلمي ضمن نسق عقلاني يبلور وعي الطالب الباحث بقيمة النشر وأساسياته، لذلك يبقى الأساس العلمي لممارسة البحث والنشر موجها مستقبليا للجامعة الجزائرية وفق تلك الرهانات والتحديات التي تفرضها التنمية على مستوى اقتصاد المعرفة الذي يستهدف بناء الإنسان والارتقاء بسلوكه وتفكيره، «...فقد تطور الإنسان منذ القدم، وأصبح -بفعل الثورة الصناعية والعلمية الحديثة- مالكا لثقافة هي المفتاح الأساسي لفهم وجوده كذات عاقلة وفاعلة داخل العالم...» ، وضمن هذا المعنى قد تكون لخصوصيات هذه الذات دخلا في تكوين فكر الطالب الجامعي وكل ما يعبر عن حضوره داخل إطار ثقافة التنوير التي تجمع بين القدرة على المعرفة، والقدرة على ممارسة تلك الأفكار والمفاهيم وتحويلها إلى منتوج علمي، فالمقومات الأساسية التي تتطلب الانفتاح على منظومة البحث العلمي محكومة بجميع المؤسسات المجتمعية التي تراعي تلك القيم والتمثلات التي تستشرف مستقبل التحولات التكنولوجية وثورة الإعلام والإتصال داخل الجامعة الجزائرية، فالمجتمع الحداثي المعاصر يتفاعل مع طبيعة البحث والتكوين العلمي الذي يربط بين ما ينتجه فكر الطالب من خلال عملية النشر وبين منطق السوق والعولمة، لذلك تتوقع جميع الدارسات المستقبلية أن الجامعة تمثل مشروع مجتمع كونها تستهدف كل الكفاءات المسؤولة عن ترشيد الفكر، والمحافظة على سيرورة مسار الإبداع، فبناء المعرفة والاستثمار في الجامعة الجزائرية ينطلق من التعليم بالأهداف ويكتمل في التحصيل والنشر والبحث العلمي، «...فعصر العولمة الموسوم بثورة الاتصالات وتدفق المعلومات وسيادة اللحظية وثقافة الصورة يحبل بتهديدات حقيقية للخصوصيات الثقافية ويسعى بطرق غير مباشرة إلى تكوين الوعي النقدي وبناء المواطن ذي الهوية المشبعة بروح الانتماء الوطني والقومي...وهكذا تتحقق الغاية الأسمى من خلال أثر التعليم الجامعي في تنمية مهارات البحث لدى الطالب...» ، فتجليات الفكر التربوي المعاصر تظهر من خلال التكوين الذي يقوم على النهوض بفلسفة استشراف كيفية تطوير الاستثمار والنهوض بكفاءة الطالب الجامعي وتحفيزه على النشر العلمي فالإنتاج والتحصيل المستمر للمعرفة يحمل في طبيعته الأكاديمية دلالات حضارية تعبر عن الحوار العلمي بين الطالب والبحث والنشر، إلا أن تكوين وتأهيل الطلبة يبقى مرتبطا بالالتزام بمسؤولية الكتابة واحترام أساسيات النشر وأخلاقيات البحث العلمي، فكل رغبة أو استعداد أو حاجة في مجال البحث العلمي تعكس طبيعة المنظومة التعليمية التي توجه الطالب الباحث نحو تحقيق هذه الاستعدادات والحاجات، «...فقد انصرفت البلدان الأوروبية إلى تحسين جودة التعليم وإعداد المواد البشرية المؤهلة للفعل والانخراط في مجتمع المعرفة...فقد شملت هذه الإصلاحات مجموع مكونات المنظومة التربوية بدءا من التعليم الجامعي في إطار السعي نحو إرساء منظومة معرفية مشتركة تسمح بتجانس التكوينات وتشجيع حركية الطلبة والأساتذة الباحثين بين مختلف الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتنفتح على عالم

الإنتاج والمقاولة لتثمين البحث العلمي والابتكار...» ، وضمن هذه الرؤية فان توفير شروط التجديد المعرفي والنهضوي للجامعة الجزائرية مرتبط بجودة التكوين، وتهيئته طبقا لطبيعة التكوين الأكاديمي وعلاقته بمسارات التعليم، فالعلاقة العلمية التي استوعبها الطالب الباحث داخل هذا الفضاء المعرفي والتكويني قد كشفت عن ملامح تلك المنظومة القاعدية ودورها في استكمال الأطر التعليمية للجامعة، ومن ثم فان التأسيس للقطيعة مع أزمة البحث والإبداع العلمي يمتد إلى ربط عملية التكوين بإنتاج الكفاءة من خلال ممارسة فعل النشر وفق إستراتيجية أكاديمية، وجملة من أساسيات المعرفة، لاسيما تحقيق التكيف والملاءمة مع تلك التحولات والإصلاحات، لهذا الغرض فان الأثر السلبي الذي صاحب الطالب الجامعي أثناء مسار تعليمه وتكوينه قد اختزل واقعا سلبيا يبرر رداءة الإنتاج المعرفي والنشر العلمي التي انعكست على منظومة التعليم العالي، ففي ظل ثورة العولمة ورهانات الحداثة، وتطور التكنولوجيات الحديثة أصبح الحديث عن تأثير تلك التحولات والإصلاحات والأزمات داخل الجامعة الجزائرية كحلقة من حلقات تلك المقاربة التعليمية التي تقتضي تزويد الطالب بأساليب أكاديمية حديثة في النشر ، وتطوير مهاراته في البحث، وترقية تكوينه العلمي، فطبيعة الأفكار التي تستهدف البحث العلمي النموذجي شكل جوهر التكوين الذي يوفر للطالب الجامعي كل شروط بناء وإنتاج المعرفة التي تفرضها الثورة العلمية، لذلك يظهر الفكر العلمي بمنهجه الأكاديمي التكويني وهدفه المجتمعي كأداة لترسيخ خطاب الجامعة الموجه للبحث العلمي، ومن ثم فان الأدوات العقلانية للنشر والبحث العلمي تتحرك في نطاق العلاقة الجدلية بين إستراتيجية التعليم ونجاعة التكوين، فقد استوعبت الجامعة الجزائرية قيم البحث العلمي على مستوى الممارسة الأكاديمية التي تعبر عن الترجمة العلمية لواقع البحث والنشر. ومن ثم يمكن فهم تلك التحولات والتطورات التاريخية التي رافقت الجامعة الجزائرية ولاسيما خصوصيات التجربة التربوية والتعليمة التي انطوت تحت مفهوم التكوين والبحث من منظور دور الطالب والأستاذ الباحث في تحصيله للمعارف من جهة، ونشره لدراساته النظرية والميدانية من جهة أخرى، فكل منتوج علمي له سماته وخصوصياته التي ترتقي بمستوى البحث والتكوين، ولذلك كان لزاما على الطالب الباحث أن يتقيد بتلك الأساسيات التي يتداخل فيها الجانب الذهني والأخلاقي، وعامل التكوين، ودافعية الطموح والانجاز، ومستوى التعليم ونموذجيته، فالبنى الفوقية للتعليم العالي تتمثل وتتفاعل مع كل مشروع مجتمعي قد يحقق جميع الأهداف الأكاديمية للبحث العلمي من خلال شروط النشر وأساسياته ومجالاته لذلك «...فان اقتصاديات التعليم من جانب وعلى التطوير الاجتماعي من جانب آخر...فنسق الحوافز المجتمعي من أهم محددات العائد من الاستثمار في البحث والتكوين في التعليم...» .

3- انصرفت السياسة التعليمية للجامعة الجزائرية إلى بناء منظومة البحث العلمي طبقا للمعايير العالمية التي توجه أعمال الطلبة والأساتذة الباحثين من خلال تخصيص منصة للنشر في جميع المجالات المعرفية التي تتلاءم وطبيعة بحوثهم الأكاديمية، فالتخطيط الاستراتيجي لعالم المعرفة ينطلق من الارتقاء بعملية البحث والتكوين والنشر، لاسيما أن القائمين على شؤون الجامعة الجزائرية يعتبرون أن أساسيات هذه العملية أداة من أدوات توجيه وتقييم هذه البحوث من خلال مراعاة الجودة الأكاديمية للبحث العلمي المراد نشره من جهة، وكذا

توفر شروط البحث الخاصة بمجالات وتعليمات وشروط كتابة المقال ومعايير تحكيمه أكاديميا، فكل بحث يفتقد لهذه الأساسيات لا يمكن نشره، ومن ثم تبقى الإشارة إلى النموذج العلمي المعمول به دوليا، أين تتصرف كل مؤسسات ودور ومجلات النشر كانت وطنية أو دولية إلى الالتزام بتطبيق القوانين والتقيد بها نظريا وعمليا، فالباحث الجامعي يملك عقدا أخلاقيا وأكاديميا مع البحث العلمي، لذلك فممارسة عملية النشر تتحرك في نطاق القيم العلمية والمعايير الأكاديمية لهذا العقد، «...فالتخطيط العلمي المستمر في جميع المراحل التعليمية مطلبا من مطالب إيجاد نظام تربوي وتعليمي متكامل ومتوازن طلبا لاحتياجات المجتمع، مما يتطلب معه ابتكار السياسة التعليمية في الجامعة إلى التخطيط والتقويم لمواجهة مشكلات النشر وأزمات البحث والإنتاج للمعرفة...» ، وضمن هذا المعنى يتمظهر الخطاب الاستشرافي لمنظومة التعليم العالي من خلال طبيعة المشروع المستقبلي لبحوث الطلبة والأساتذة الذين ربطوا مسارهم التعليمي وتكوينهم الأكاديمي لفعاليتهم وقدرتهم على الكتابة والنشر والتأليف، خاصة أن رؤية العالم من زاوية يبدأ بالتصور الحداثي لمستقبل البحث العلمي، ويكتمل في الحضور الأكاديمي للجامعة كحقل للمعرفة، فالمفهوم الحديث للتنمية يتجسد في صناعة الوعي والتغير البنيوي الاجتماعي لذلك تبقى أهداف التنمية كنموذج يختزل دور الطالب والأستاذ الباحث في تحقيق النظرة العالمية للجامعة واندماجها داخل مشروع الحداثة الذي يتفتح على مجتمع المعرفة ومن هذا المنظور فإن أساسيات النشر العلمي تراعي الكيف وليس الكم، خاصة أن هناك بعض البحوث المنشورة خارج هذه الأساسيات لم تخضع للرقابة والتحكيم الأكاديمي السليم، وهو ما أثر سلبا على قيمتها العليمة، فتحقيق أهداف مجتمع المعرفة في إطار هذه البحوث الأكاديمية يتطلب استعمال الاستراتيجيات الحديثة التي تضفي على البحث العلمي طابعا أكاديميا يراعي المنهجية العلمية في تحكيم هذه الدراسات والبحوث، لذلك فالبحوث المتعلقة بالعلوم الاجتماعية تقتضي التحقيق العلمي والتحكيم الأكاديمي الجيد «...كونها تختلف عن المواد والدراسات الاجتماعية في التوجيه، وفي طريقة البحث، فالعلوم الاجتماعية علوم وميادين تخصيصية تهتم بالبحث والكشف عن الجديد والتجريب، والعالم الاجتماعي يدين بولائه لمادته ولمستويات البحث والأمانة العلمية، وهدفه الكشف والتحقيق واستقصاء وتسجيل النتائج» ، ومن ثم فان تدخل التكنولوجيا وحضور استعمالاتها أثناء مسار إنجاز البحث وكتابته ونشره هو ما يشكل حجر الأساس لتطوير عملية النشر والارتقاء بها ضمن فلسفة البحث العلمي التي تستهدف الباحث الجامعي ومهاراته وتكوينه، وتهيئته للانفتاح على الآخر، لاسيما أن الحوار الثقافي بين الطالب والبحث العلمي يقوم على احترام أساسيات النشر والتفاعل المستمر مع مجالاته المعرفية، فكفاءة الطالب الباحث وفاعليته قد تحقق مردودا وإنتاجا علميا جيدا يؤسس لتشييد نظام للمعرفة يسمح ببناء منظومة لصناعة وإنتاج النخب والكفاءات، وهكذا لا يمكن اختزال المستوى العلمي للطلبة والأساتذة الباحثين من خلال نشاطهم التعليمي ومستويات تدرجهم الجامعي في تحصيل تلك الشهادات سواء تعلق الأمر بالليسانس أو الماستر أو الماجستير، وإنما بقدرتهم على النشر والإنتاج المعرفي الذي يحتفظ بخصوصيات تكوينهم الأكاديمي.

4- ثانيا: أزمة النشر العلمي وتمثلاتها المعرفية والأخلاقية داخل الجامعة الجزائرية:

في ظل تحولات العولمة وهيمنة ثورة الإعلام والاتصالات اصطدمت الجامعة الجزائرية بواقع التنمية وتحديات اقتصاد المعرفة أين أصبح مفهوم الاستثمار المعرفي ملازما لتطوير البحث العلمي ورسم معالمه التكنولوجية التي تساهم مستقبلا في إحداث الثورة الخلاقة التي سترتقي بفكر الطالب الباحث وتوجه فعاليته في الإنتاج الفكري، إلا أن التنمية داخل الجامعة قد اختزلت أزمة النشر لاسيما غياب شخصية الباحث في تعزيز حركية البحث العلمي وديناميكيته الأكاديمية، لذلك فإن البحث في خلفيات هذه الأزمة يحملنا إلى إعادة قراءة وتفكيك هذا التفاعل والتغير الذي استهدف منظومة البحث العلمي من جميع الجوانب، سواء وكانت بيداغوجية تعليمية، أو تكوينية أكاديمية، وهذا ما يتطابق مع المفهوم الحقيقي للتنمية بين الاستهلاك والتجديد، «...فالتنمية هي عملية إحداث مجموعة من التغييرات المخططة المستهدفة إكساب المجتمع القدرة على الاكتساب الذاتي المستمر [...]، مع الاستجابة للحاجات الأساسية والمتجددة لأفراد المجتمع التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الاستثمار الأفضل لموارد المجتمع المتاحة والكامنة ...» ، وفي هذا الإطار فإن واقع النشر عند الطلبة والأساتذة الباحثين مرتبط بعدة عوامل وأسباب أثرت سلبا عليهم، خاصة جهلهم للمنهجية العلمية في كيفية كتابة مقال أكاديمي وطريقة نشره من جهة، وعدم التزامهم بالأمانة العلمية من خلال ظاهرة السرقة والقرصنة، وإفراطهم السيئ في استعمال الانترنت بدون ضوابط علمية وأخلاقية معا، وغياب الكفاءة العلمية للطلبة الباحثين قد ساهم بشكل كبير في حدوث هذه الأزمة، خاصة أن الجامعة الجزائرية حسب الإحصائيات الأخيرة خارجة عن التصنيف العالمي، بحكم عدم توفر المعايير وأساسيات البحث كما وكيفا،ومن هذا المنظور فإن مسؤولية الباحث الجامعي في الجزائر قد اختزلت هذه الوضعية وكشفت عن التمثلات المعرفية والأخلاقية لطبيعة هذه الأزمة، «...فالأمم المتقدمة تبحث اليوم عن المبتكرين في كل مجال من مجالات المعرفة، بل وتعمل أيضا على أن توجههم وتسهل سبل العمل والإبداع لهم، كما وتعطيهم من اهتمامها وتشجيعها ما يسمح لهم بالانطلاق في آفاق الاختراع والاكتشاف والتقدم، وبذلك يجب على الدول العربية بذل قصارى جهدها واهتمامها بهذا الجانب والعمل على تنميته لدى الطالب، حيث أن التعرف على قدرات التفكير الإبداعي يعتبر من المشكلات الأساسية التي تواجه المسؤولين عن العملية التربوية وتطويرها» ، ومن ثم فإن المظهر المعرفي الذي يصاحب أزمة النشر يكمن أساسا في غياب المسؤولية والتواصل الأكاديمي للطلبة مع مؤسسات المعرفة، والفضاءات العلمية على غرار مخابر البحث، والندوات العلمية، والأيام الدراسية، والملتقيات الدولية والوطنية، هذا الغياب كان له تأثيرا سلبيا في عملية التكوين الأكاديمي الجيّد، خاصة على المستوى اللغوي والمعرفي والمنهجي، فافتقاد الطالب لهذه المهارات قد أدى إلى تأخره في إنجاز بحثه، أو نشر للمقال في مجلة علمية محكمة، ومن ثم فإن طبيعة هذه الأزمة أصبحت تهدد منظومة التعليم العالي من جميع النواحي لاسيما الحقل الأكاديمي للتفكير والإبداع، وكل نشاط معرفي يستهدف تطوير وترقية الجامعة الجزائرية، فالفكر الحداثي المعاصر ينظر إلى مستقبل البحث والنشر العلمي كمحرك أساسي لمفهوم الحضارة التي اهتمت بالبناء الفكري للإنسان المتكامل، وهذا التكامل يشكل علامة للتنمية، وحلقة أساسية من حلقات تطور وعي الطالب الجامعي

باعتباره نتاجا لمسار تكوينه الأكاديمي وتعليمه الجامعي، وتضرب هذه الأزمة بجذورها العلمية من خلال تلك الإخفاقات والأخطاء التي صاحبت فشل الإصلاحات داخل الجامعة، على غرار انتقال الطالب من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل.م.د، في غياب التخطيط المعقلن والنظرة الاستشرافية لمستقبل هذه الإصلاحات التي انطوت على الفوضى والارتجالية، لذلك وجد الباحث الجامعي صعوبة في التكيف والتلاؤم مع هذه الإصلاحات على مستوى البحث العلمي، والمستوى التربوي التعليمي، هذه الحقيقة قد حملت كل الأكاديميين والفاعلين في القطاع إلى استثمار جهودهم لإحداث قطيعة مع الوضعية الحالية للجامعة الجزائرية، خاصة منظومة التكوين والبحث والنشر والنهوض بهذا الثالوث لتمكين الأستاذ والطالب الباحث من بناء فكره وتشكيل شخصيته العلمية القاعدية، فواقع الجامعة الجزائرية يعكس تلك الأزمات التي ساهمت في تقويض وإجهاض كل الإصلاحات المرتبطة بالمناهج والبرامج وهياكل البحث، لهذا الغرض أصبح لزاما على الطلبة الباحثين أن يبحثوا عن بديل لتجاوز أزمة النشر العلمي من خلال تطوير استراتيجيات المعرفة ومتطلباتها الاقتصادية، فدور الجامعة الجزائرية لايقتصر فقط على توفير المقاعد البيداغوجية للطلبة، وإنما هدفها هو بناء ذات الطالب الذي يبدع في مجال البحث والنشر، «...فالاستناد إلى المرجعية السوسيو إقتصادية والمعرفية السائدة في المجتمع قد يساعد الجامعة على تكوين وطبع الإنسان الذي تطمح فلسفة المجتمع إلى إعداده مستقبلا، هكذا تتخذ الطريقة البيداغوجية تبعا لهذا الفهم بعدا استراتيجيا يستحضر الأسس السوسيو إقتصادية والثقافية التي يقوم عليها المنهاج باعتباره القاعدة التي ينهض عليها النظام التعليمي برمته...» ، وضمن هذه الرؤية يمكن ربط أبعاد المشروع العلمي للجامعة من خلال الانفتاح وليس الانغلاق، كون أن النسق الحضاري الذي يجمع ثنائية البحث والنشر بالتكوين قد يستهدف جميع الوسائل والغايات التي تشير إلى حتمية التوجيه والإرشاد الأكاديمي الصحيح للطالب الذي يصطدم بواقع هذه الأزمة وانعكاساتها المعرفية والأخلاقية، ومن ثم فان التصور الحداثي لخطاب المعرفة داخل الجامعة يستمد عناصره ومكوناته الثقافية والعلمية من البحث والتكوين والنشر لمواجهة التحديات والرهانات فالبحوث المنجزة التي لا تحقق أهدافها العلمية فقدت قيمتها الأكاديمية، وهذا ما يشكل مفهوم الأزمة، خاصة على مستوى الاستهلاك المعرفي وتغييب التجديد والخلق والإبداع، «...فالتقنيات التعليمية عملية منهجية منظمة في تصميم عملية التعليم والبحث وتنفيذها وتقويمها، تقوم على نتائج البحوث واستخدام جميع الموارد البشرية وغير البشرية للوصول إلى تعليم أكاديمي أكثر فعالية وتحقيق الأهداف المنشودة...» ، ومن هذا المنظور لا يمكن بناء منظومة للبحث العلمي أكثر حداثة إلى من خلال توعية الطالب والأستاذ الباحث بمراعاة أساسيات النشر العلمي وأساليبه ومعاييره الأكاديمية مع ضرورة التقيد بتلك المجالات العلمية ومجالاتها المعرفية، إلا أن آفة القرصنة العلمية قد أثرت سلبا على منظومة القيم داخل الجامعة الجزائرية، ومن ثم جاءت كل القوانين المتعلقة بالقرصنة الإلكترونية كضابط أخلاقي ووقائي لمراقبة هذه البحوث العلمية والتحكم في آليات نشرها، فكل سرقة فكرية لحقوق الباحثين هو ما يختزل واقع النشر الذي غيب الاستعمال الأكاديمي المشروع للانترنت، لذلك فكل ما ينطوي تحت علاقة الباحث العلمي بحقوق الآخرين العلمية يتحرك في حدود جملة من

القيم الأخلاقية التي تحكم وتوجه فكر الباحث وسلوكه خارج دائرة القرصنة، أو السرقة الفكرية التي تمثل مظهرا من مظاهر اللاالتزام عند معظم الطلبة والباحثين نحو التعامل الأخلاقي مع الملكية الفكرية للآخرين، وهذا في حد ذاته يشكل أزمة بالنسبة لأساسيات النشر العلمي على المستوى العلمي والأخلاقي، فالمنظومة القيمية تشكل أحد مبادئ العقد الأخلاقي الذي يربط الباحث بعملية البحث، لذلك فثمة حقيقة مفادها أن الذي يسرق مالا ومتاعا يحمل نفس حجم الضرر الذي يلحقه السارق ببنك المعلومات، والتعدي اللامشروع على كل حق علمي أو ملكية فكرية، فكل ما يصاحب عملية النشر ضمن هذه الأساليب اللاأخلاقية قد يهدد مجتمع المعرفة من خلال قيمة البحث العلمي وطابعه الأكاديمي، «...فالدراسات الاجتماعية في مقدمة المناهج التي تساعد المتعلمين على فهم أنفسهم، والمجتمع الذي يعيشون فيه ومشكلاته ومثله العليا، فهي تلك المناهج التي تبحث في الإنسان من حيث هو كائن اجتماعي، وتعالج كيف يواجه مشكلاته الخاصة كانت ثقافية أو سلوكية أو معرفية ...» ، وضمن هذا المعنى تتجلى القيم الحداثية والأساليب الاستراتيجية للبحث العلمي داخل الجامعة الجزائرية، من حيث توجيه سلوك الباحث من جهة، وبناء تفكيره الأكاديمي من خلال تكوينه من جهة أخرى، فأزمة النشر تعكس حقيقة الغياب العلمي للطالب أو الأستاذ الباحث في إنتاج المعرفة، لذلك فان فلسفة المجتمع الحداثي تنظر للجامعة كفضاء علمي محكوم بقيم أخلاقية شكلت مرجعا لأصالة البحث الذي لا تدنسه تلك السرقات العلمية، أو القرصنة الفكرية من خلال الاستعمال السلبي للتكنولوجيا، وضمن الانتشار المتزايد والخطير لطبيعة هذا الاستعمال تحول التحديث التكنولوجي للبحث والمعرفة إلى عائق أمام التجديد والخلق والإبداع، وهو ما نلمسه من خلال تلك الإنتاجات المعرفية المستهلكة داخل مكتبات البحث ودور النشر، ومن ثم تحرص جميع المجلات المحكمة وطنيا ودوليا بوضع خطاب تعهد للطالب الباحث بعدم نشر بحثه في مكان آخر، أو المشاركة به في الملتقيات العلمية، هدا الخطاب يشكل إلزاما والتزاما في آن واحد، كونه يشكل نموذجا لتحقيق الأهداف العلمية للبحث«...فالاتصال الرمزي ينبغي أن يكون كافيا من أجل تجنب الفشل وتحقيق التطور والنمو، فالمعدات التكنولوجية والمهارات التدريسية والمعرفة والخبرة والكفاءة الرمزية وغيرها، كلها أمور بالغة الأهمية لتحقيق التطور المنشود... » ، ومن هذا المنظور فإن الإعداد التربوي والعلمي للباحث الجامعي، لاسيما من حيث تقويم وتطوير عملية البحث والتكوين والنشر، والتحصيل والإنتاج المعرفي وبناء المجتمعات لا يكون بواسطة القرصنة والسرقة، فعالم المعرفة هو جزء لا يتجزأ من تلك الضوابط العلمية والأخلاقية التي تلازم الباحث الجامعي في جميع أطوار إنجازه للبحث العلمي كتابة ونشرا.

إن الحديث عن مستقبل النشر العلمي ينطلق من حتمية النهوض بعملية تكوين الطالب الباحث وحمله على التكيف مع جميع رهانات البحث والمعرفة، ومواجهة كل التحديات والأزمات التي تعيق تطور الجامعة الجزائرية، لذلك فكل ماتنفرد به منظومة البحث العلمي من خصوصيات قد تستهدف أبعاد ترقية البحث، وحماية حقوق الباحثين الجامعيين من آثار تلك القرصنة، فكل إنتاج علمي مقرصن يعد تفكيكا لقيم تلك المنظومة، ونوعا من أنواع الخرق الفكري لتلك البحوث، وغشا يعاقب عليه العرف والقانون وكل المواثيق والمدونات الأخلاقية لجميع الجامعات في العالم، كما نجد أن بيداغوجيا أهداف التعليم الجامعي تتعارض مع أزمة السرقة العلمية، وسببا

مباشرا في مصدر تلك الإخفاقات التي صاحبت تلك الإصلاحات التي مرت بها الجامعة الجزائرية، وضمن التمثلات الأخلاقية والمعرفية لطبيعة هذه الأزمة استوعب واقع البحث والنشر العلمي جميع الصعوبات والقيود التي يصطدم بها الطالب الباحث، أو الأساتذة المقبلين على التأهيل الجامعي، خاصة كيفية نشر بحوثهم العلمية، والمظاهر السلبية التي اختزلت طبيعة هذا النشر، إذ يلاقي معظم الطلبة الباحثين نقدا واستهجانا على هذه الأساليب غير الأكاديمية، فالأمانة العلمية جوهر قيم البحث العلمي عند الطالب والأستاذ الباحث معا، حيث تم توجيههم توجيها شاملا من خلال تقديم مناهج لتعليم الكتابة، وميثاق شرف واضح، فكل خرق أو تجاوز لا أخلاقي ولا قانوني في استعمال هذه المراجع والمصادر والملاحق في فهرسة محتويات البحث قد يعرض الباحث إلى عقوبات صارمة، «...فالبحث الأمثل عن التوازن بين التكوين الأكاديمي وتحسين المهارات عند الباحث الجدي يتطلب التوفيق بين الاتجاهين لترقية عملية التفاعل العلمي مع خصوصيات البحث...» ، فالانخراط في مجتمع المعرفة يقتضي ترسيخ قيم الأمانة العلمية عند كتابة البحث ونشره، فكل اقتباس غير مشروع هو تجاوز لأساسيات النشر، وعدم الالتزام بالميثاق الشرفي الأكاديمي، ومن ثم فالسماح بهذه الأفعال الخطيرة قد يؤثر على ضعف التحصيل العلمي بصفة عامة، ومنظومة القيم داخل الجامعة الجزائرية بصفة خاصة، وبذلك فان أثر هذه الأفعال هو مصدر تخلف وتقهقر الجامعة مما يعكس تجليات واقع النشر والبحث العلمي ووضعيته بخلاف الجامعات الأخرى في الوطن العربي وخارجه، ومن هذا المنظور لا يمكن تطوير قدرات الكتابة والنشر عند الطالب الباحث دون وقاية منظومة البحث العلمي ضمن جملة من الضوابط والأساسيات والتشريعات التي تلزم هؤلاء الباحثين بالتقيد بها نظريا وعمليا، فالطالب أصبح يتحايل ويختلس حقوق الآخرين فينسبها إلى نفسه دون جهد أو بحث شخصي، وبالتالي عندما نتحدث عن أزمة النشر العلمي، ننطلق من الحديث عن ملكية الباحث الفكرية المهددة بالقرصنة والسرقة العلمية التي يعاقب عليها القانون الأكاديمي للجامعة الجزائرية لذالك فإن ضعف التكوين والمردود أفقد الطالب القدرة على نشر بحثه والالتزام بأساسياته، نظرا لغياب الكفاءة العلمية وقيم التنشئة الاجتماعية الصحيحة التي تساعد الطالب الباحث على تجسيد أخلاقيات البحث والنشر العلمي كممارسة أكاديمية ممنهجة، فلا يمكن تحقيق الإبداع العلمي الخلاق دون الانصراف إلى استهداف واستشراف الجانب الأكاديمي لعملية تكوين الباحث الجامعي، وخلق فضاءات معرفية تساعده على صناعة شروط النهضة وامتلاك آليات التنمية في مجال البحث العلمي.

5- خاتمة:

إن الحديث عن قيم الجامعة هو ما يؤسس لمنظومة البحث العلمي التي تقوم على لغة البناء المنظومي لأنساق المعرفة، ومبادئ الفكر الخلاق المبدع الذي يجمع بين المبادئ التربوية والتعليمية، وقيم التنشئة الاجتماعية الصحيحة، ومن ثم فالذات الباحثة هي جزء لايتجزأ من مكونات تلك المنظومة التي تختزل دور الجامعة في تشكيل ملامح المجتمع الحداثي انطلاقا من اقتصاد المعرفة وأسسه النهضوية، لذلك فان طبيعة النشر وأهميته العلمية وقيمته الأكاديمية قد يكون لها دخلا مباشرا في إرساء خطاب خلق الإبداع، إذ لا يمكن أن يتحرر

الباحث الجامعي من مظاهر الاغتراب الثقافي، وهيمنة العولمة إذا لم ينصرف إلى التعبير عن ذاته وحضوره الأكاديمي عن طريق البحث والتكوين والنشر، ومن هذا المنظور فصناعة الكفاءة العلمية يشكل الإنتاج المعرفي الذي تحكمه تلك الأساسيات التي استوعبت مشروع التنوير، وأحدثت قطيعة مع أزمة التكوين داخل فضاءات البحث، لذلك تتعلق تلك التطورات والتحولات التي صاحبت الجامعة الجزائرية بحتمية التعايش مع ثنائية الطالب والبحث العلمي قصد النهوض بالنشر وتهيئة كل المجالات الأكاديمية بخصوصيات هذه العملية وشروطها، فلا يمكن أن يتطور البحث العلمي دون الالتزام بذلك، فالباحث الجامعي يحتاج إلى نسق من القيم لكي يتكيف معه، لاسيما الانخراط في عالم المعرفة والذي يحتفظ بشروط النمو المعرفي والإبداع العلمي ضمن علاقة الجامعة بمفهوم التنمية من جهة، وعلاقة الطالب الباحث باقتصاد المعرفة من جهة أخرى، فالتفوق والتحصيل والإبداع العلمي قيم لازمت مشروع ما بعد الحداثة، لاسيما انخراط المجتمعات المنفتحة داخل هذا المشروع، في حين المجتمعات المنغلقة حملت بذور فنائها من الداخل كونها لم تستشرف مجتمع المعرفة الذي يستمد وجوده الأكاديمي من البحث والنشر، لذلك حاولت الجامعة الجزائرية أن تبحث عن نظام جديد يستهدف تحديث البحث العلمي وأدوات نشره طبقا لبنية الوعي بممارسة التكوين الأكاديمي وتجاوز مظاهر الفوضى التي تعيق البحث والنشر، خاصة ما نلمسه على مستوى هياكل ومخابر البحث العلمي التي انحرفت عن مقاصدها وأهدافها من جهة، وتغييب لغة التواصل مع بحوث الطلبة وإنتاجاتهم المعرفية، ومساعدتهم على نشرها خاصة أن منظومة التعليم العالي مجبرة على توجيه ملكات الطالب الباحث وترقية مهاراته في البحث، وترقية الحوار العلمي بين الجامعة وعملية النشر، وهو ما يظهر جليا من خلال نهضة العقل الغربي الذي أحدث ثورة ثقافية بدأت بالاستثمار التربوي والتعليمي في الإنسان، واكتملت في بناء مؤسسات المعرفة، لذلك أصبح كل حقل للتجارب العلمية في مجال الطب والبيولوجيا، وكل العلوم الإنسانية والاجتماعية حاملا لدور الجامعة الذي يتحرك في حدود ذلك النظام المعرفي بتعبيره المفهومي والنسقي، ومن ثم يمكن النهوض بالنشر العلمي وفق رهانات التعليم بالأهداف، والتفكير بواسطة الكفاءة الأكاديمية التي تؤسس للانتقال من الصراع لتحقيق الكينونة البيولوجية، إلى تحقيق الكينونة المعرفية، أين يكون الإنسان كائنا مفكرا ومبدعا، وهكذا قد تتجاوز الجامعة الجزائرية جميع أزماتها من خلال التفكير في وضع أنظمة معايير ومبادئ وأساسيات للبحث والتكوين والنشر، وكان يعتقد " هيجر"دائما أن الجامعة ليست دائما مجرد أداة ثقافية، أو وسيلة للتكوين والتدريب العلمي القابل للاستعمال والاستهلاك من قبل الشعب، أو أداة للتأهيل المهني، وإنما أداة لتحقيق شروط القيادة، هذا الهدف يعبر عن الاعتراف بالماهية العلمية للتكوين في طبيعته البراجماتية التي تجمع بين حتمية تعليم الطالب الباحث كيف يفكر، وتوجيهه وتكوينه وتعليمه، هاتين الحتميتين قد جعلت من مجتمع المعرفة نموذجا للتفكير الخلاق، ومن ثم يبقى مستقبل البحث والنشر العلمي مرتبطا بعملية الإصلاح الجذري الذي يوظف تلك المقاربة المستقبلية للأساليب الحداثية المعاصرة كآلية من آليات استشراف واستهداف عناصر العملية التعليمة وتطويرها داخل الجامعة الجزائرية من جهة، والالتزام باستراتيجيات البحث والتكوين والنشر العلمي من جهة أخرى، فإذا تحققت هذه الأهداف في الواقع استطاع الطالب الباحث أن يرهن آفاق الجامعة الافتراضية باقتصاد ومجتمع المعرفة،

ويربط منظومة البحث والتكوين بجميع الاستراتيجيات القائمة في مجال التعليم العالي، وإعادة بعث الكفاءة العلمية ودمجها داخل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ومن ثم يظهر مستقبل الجامعة الجزائرية لقطاع يستجيب لمتطلبات التنمية، ومنفتح بشكل دائم على رهانات العولمة وثورة الحداثة.

إن مشروعية التفكير في مستقبل البحث والتكوين والنشر العلمي هو حجر الأساس لكل إنجاز أكاديمي قد يجعل من الجامعة الجزائرية تتجاوز أزماتها من خلال تفاعل دور الطالب والأستاذ كعامل إيجابي يندرج ضمن أهداف التعليم الجامعي التي تربط مساره الإصلاحي نظريا وعمليا بتكوين الباحثين، وترقية تحصيلهم العلمي من خلال نشر بحوثهم وانتاجهم المعرفي عبر تلك المجلات العلمية، فالتربية المستقبلية داخل الجامعة جاءت لتعرف بقيمة البحث العلمي، خاصة أن الرفع من مستوى التحصيل هو بمثابة إعداد الطالب الباحث متجدد الكفايات والتأهيل، وتهيئته علميا لمسايرة كل المستجدات العالمية، لذلك تبقى مسألة النهوض الفعلي بهيئة ومهنة التدريس والتكوين، وتنمية البحث العلمي جوهر استدراك هذه الإخفاقات والأزمات، فاقتصاد المعرفة يدفع النخب والكفاءات داخل الجامعة للانفتاح على مكونات أساسية تستشرف الخطاب العلمي لمنظومة البحث والتكوين، خاصة المتعلم، الفاعل التربوي، النموذج البيداغوجي، المؤسسة، الشركاء، المجتمع المعرفي، ثم الانفتاح على العالم، ومن ثم فقد تتقاطع طبيعة هذه المكونات مع أهداف إنتاج الطلبة الباحثين الذين يكيفون وظائفهم وأدوارهم في البحث والنشر العلمي مع خصوصيات تعليمهم وتكوينهم الأكاديمي، خاصة نظام ل.م.د في وضعيته الحالية قد كشف عن ضعف التكوين عند الطالب الباحث وأزمته في النشر، وغياب كفاءته وقدرته على الانخراط في المجتمع الحداثي المعاصر، لذلك حاولت المنظومات التربوية والتعليمية العالمية أن تتخذ الجامعة حقلا لتحفيز الطلبة على البحث ودفع حركية الابتكار والاستثمار لإنتاج المعرفة وملاءمتها مع المؤشرات التنموية التي تستهدف التفاعل العلمي المستمر مع المجتمعات الحديثة التي ربطت تجربتها الحضارية ببناء منظومة البحث العلمي والتخطيط الاستراتيجي لجامعة المستقبل في إطار إنتاج النخب وصناعة الكفاءات.

6- قائمة المراجع:

أحمد لطفي بركات، التربية والتكنولوجيا في الوطن العربي، دار المريخ المملكة العربية السعودية، ط1، 1979.

أفراح محمد محسن عقلان، التخطيط الاستراتيجي لتطوير الإشراف التربوي، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2009.

أماني غازي جرار، إبداع التفكير بين البعد التربوي والفكر الخلاق، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2013.

خالد عبد اللطيف محمد عمران، تقنيات تعليم الدراسات الاجتماعية وتعلمها في عصر المعلومات وثورة الاتصالات -رؤية تربوية معاصرة-، الوراق، عمان، الأردن، ط1، 2012.

طلحت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ط1، 2009.

عبد الحق منصف، رهانات البيداغوجيا المعاصرة -دراسة في قضايا التعلم والثقافة المدرسية،إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2007.

عبد النبي رجواني، مجالات وآفاق تكوين الأساتذة – منهجيات التدريس-، (مؤلف جماعي) إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2008.

محمد شرقي، مقاربات بيداغوجية، من تفكير التعلم إلى تعلم التفكير - دراسة سوسيو بيداغوجية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2010.

محمد عبد الخالق المدبولي، الشرعية والعقلانية في التربية -دراسة نقدية في الفكر والممارسة، تقديم: حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1999.

محمد عيسى الطيطي، التربية الاجتماعية وأساليب تدريسها، عالم الثقافة، الأردن، ط1، 2008.